

The Russian Experience in Resisting U.S. and Western Sanctions and Its Implications for the Global South

Maged Aziz Abdel Maseh Eskander* 

Receipt date: 31/7/2025 Accepted date: 3/11/2025 Publication date: 1/12/2025

<https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi70.872>



Copyrights: © 2025 by the author.

The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC BY) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

Following the imposition of extensive waves of sanctions by the United States and its allies against Russia in the wake of the Russian–Ukrainian crisis—particularly after Russia’s annexation of Crimea in 2014 and subsequently upon the launch of its military operation in Ukraine on 24 February 2022—Russia adopted a range of measures and policies to adapt to these sanctions and, to a considerable extent, succeeded in mitigating their effects. Conversely, these sanctions failed to alter Russia’s position on the war or its behavior toward Ukraine.

The central research problem lies in analyzing the extent to which Russia’s experience can serve as a model for Global South countries in confronting U.S. and Western sanctions. The study also seeks to examine whether the repeated use of this instrument may ultimately erode its effectiveness as a tool of strategic pressure.

The study concludes that Moscow established strategic pathways in its response to sanctions that Global South states could adopt should they face similar economic sanctions from the United States and the West. This, in turn, may contribute to weakening the power and effectiveness of sanctions as a coercive instrument. The study employed a critical approach within the field of International Political Economy to analyze the Russian–Ukrainian crisis and its wider implications.

Key words: United States of America, Sanctions, Ukrainian crisis, Russia, BRICS.

*Ph.D. Candidate/ Egypt/ Cairo University/ Faculty of Economics and Political Sciences, Political Sciences Department.  Magedaziz1213@gmail.com

Corresponding author: Maged Aziz Abdel Maseh Eskander; email: Magedaziz1213@gmail.com

التجربة الروسية في مقاومة العقوبات الأمريكية والغربية وانعكاساتها على الجنوب العالمي

ماجد عزيز عبدالمسيح إسكندر*

الملخص:

مع فرض الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من حلفائها موجات ضخمة من العقوبات على روسيا على خلفية الأزمة الروسية - الأوكرانية، وبشكل خاص بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم في عام 2014 وكذا فور بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في 24 فبراير 2022 اتخذت روسيا مجموعة من الإجراءات والسياسات للتكيف مع تلك العقوبات، ونجحت إلى حد كبير في التخفيف من آثارها، وفي المقابل لم تتجح هذه العقوبات في تغيير موقف روسيا من الحرب أو سلوكها تجاه أوكرانيا.

وتتمثل إشكالية البحث الرئيسة في تحليل وبحث إلى أي مدى يمكن أن تمثل تجربة روسيا أنموذجًا يحتذى به من قبل دول الجنوب العالمي في مواجهة العقوبات الأمريكية والغربية، وهل يمكن أن يؤدي تكرار استعمال هذه الأداة إلى تراجع فعاليتها كوسيلة ضغط استراتيجي.

وخلصت الدراسة إلى أن موسكو أسست مسارات في ضوء تعاملها مع العقوبات، يمكن لدول الجنوب العالمي اتباعها حال تعرضها لسلح العقوبات الأمريكية والغربية، مما يقود في النهاية إلى إضعاف قوة وفعالية هذا السلاح. ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج النقدي في إطار حقل الاقتصاد السياسي الدولي لتحليل الأزمة الروسية - الأوكرانية ومآلاتها.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، العقوبات، الأزمة الأوكرانية، روسيا، البريكس.

* باحث في مرحلة الدكتوراة/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية.

المقدمة:

تُعد "العقوبات" أداة رئيسة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تستطيع الولايات المتحدة، من خلال التواصل والتنسيق مع الحلفاء، قيادة حملات جماعية من العقوبات على الدولة المستهدفة. وتتنوع العقوبات الأمريكية ما بين عقوبات سياسية وتجارية واقتصادية ومالية وغيرها. والمُشاهد أن هذه العقوبات غالبًا ما تستهدف إحدى دول الجنوب أو الدول الصاعدة من خارج المعسكر الغربي، والتي قد تعتقد واشنطن إنها تخالف الرؤى والمعايير الأمريكية، ومن أبرز الدول التي تعرضت للعقوبات الأمريكية روسيا وإيران والعراق، وهناك أيضًا الصين في إطار الحرب التجارية بينها وبين الولايات المتحدة.

ولم يخضع اقتصاد بحجم الاقتصاد الروسي لطائفة عقوبات واسعة النطاق منذ ثلاثينيات القرن المنصرم كتلك التي تم فرضها في سياق الأزمة الأوكرانية، إذ تمتلك روسيا وزنًا كبيرًا في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وتُعد من أكبر مصدري الحبوب والنفط وغيرها من السلع الأولية الأساسية على المستوى الدولي. ومنذ نهاية الحرب الباردة ونتيجة للجهود الروسية المستمرة على مدى عقدين، أصبح الاقتصاد الروسي من أكثر الاقتصادات انفتاحًا، ولذلك نتج عن العقوبات خاصةً تلك المفروضة بعد عام 2022، أزمة في سلاسل الإمداد العالمية، وصدمة اقتصادية دولية غير مسبوقة.

ولقد واجهت العقوبات الأمريكية تحديات متزايدة خاصةً بعد اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية، لا سيما مع نجاح موسكو في تبني مسارات بديلة للتعامل مع العقوبات. وتثير هذه التجربة إشكالية وتساؤلًا رئيسًا: إلى أي مدى يمكن أن تمثل تجربة روسيا أنموذجًا يحتذى به من قبل دول الجنوب العالمي في مواجهة العقوبات الأمريكية والغربية، وهل يمكن أن يؤدي تكرار استعمال هذه الأداة إلى تراجع فعاليتها كوسيلة ضغط استراتيجي؟ وتفترض الدراسة أن استجابة روسيا للعقوبات تقدم أنموذجًا لدول الجنوب، يُسهم في تقويض فعالية أداة العقوبات الأمريكية والغربية على المدى الطويل.

المنهجية:

تعتمد الدراسة على "المنهج النقدي" في إطار حقل الاقتصاد السياسي الدولي، ويعد منهجاً حديثاً في إطار هذا الحقل، إذ يُعبر المنهج عن التحليلات النقدية الحديثة التي ظهرت منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى جانب النظريات التقليدية في الاقتصاد السياسي الدولي (وهي بشكل أساسي الماركنتيلية، والليبرالية، الماركسية). ويُعد المنهج صالحاً لدراسة القضايا الدولية التي لا يمكن دراستها من خلال الاعتماد على التحليل السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو التاريخي بشكل منفرد، أو حتى الاعتماد فقط على مستوى معين من التحليل سواء الفرد أم الدولة أم النظام الدولي، ومن ثم فإنه يشمل العديد من العناصر المتشابهة في مختلف العلوم الاجتماعية (Jones 1981, 245). ويمكن الاعتماد على أدوات هذا المنهج في تحليل العقوبات ومآلاتها، وذلك على النحو الآتي:

• **تعددية الفاعلين:** هناك تعدد شديد في شبكة الفواعل الدولية المؤثرة في نشأة وتطور الأزمة الأوكرانية منذ أن اندلعت الثورة البرتقالية في أوكرانيا في 2004، وكذا تعدد الفواعل المرتبطة بالعقوبات الأمريكية، كالمؤسسات المالية الأمريكية المشاركة في تنفيذ العقوبات، والمصارف المركزية في الدول الغربية، وجمعية الاتصالات المالية العالمية بين المصارف "سويفت" والتي تُعد مقاصة دولية للمعاملات المالية في العالم، إذ تمثلت للقرارات الأمريكية الخاصة بالعقوبات، لذلك قامت بفصل المصارف الروسية عن نظام سويفت تنفيذاً للقرارات العقابية.

• **التفاعل بين المحلي والعالمي:** إن العوامل الداخلية في الدول لها تأثير كبير في السياسات الاقتصادية الدولية وتفاعلات الاقتصاد السياسي الدولي، وتتمثل تلك العوامل الداخلية، على سبيل المثال، في نمط توزيع القوة في الداخل، وتأثير الهياكل الإنتاجية، ودور جماعات الضغط والمصالح في التأثير على توجهات السياسة الخارجية للدول، مما يعني وجود تأثير متبادل فيما بين الاقتصاد السياسي للنظم السياسية والاقتصاد السياسي الدولي. ولا شك أن نجاح الرئيس فلاديمير بوتين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لروسيا داخلياً وما اتخذته موسكو من سياسات للتكيف مع العقوبات المفروضة بعد عام 2014

والاتجاه شرقاً لتعزيز التعاون مع الصين والهند، ودول الاتحاد الأوراسي، قد سمح للاقتصاد الروسي أن يتحمل الموجات الشديدة وغير المسبوقة من العقوبات. لذلك بعدما استعادت روسيا جانباً من قوتها كان لابد من وجهة نظرها إيقاف توسع حلف شمال الأطلسي بالقرب من الحدود الروسية، وأصرت على رفض انضمام أوكرانيا للحلف، حتى وإن كان ذلك من خلال الاستعمال المباشر للقوة العسكرية.

• **نقد البنى الاقتصادية:** ينتقد رواد المنهج النقدي في الاقتصاد السياسي الدولي المحاولات الغربية لإصلاح وتحسين النظام الاقتصادي العالمي الذي يُسيطر عليه الغرب، وكذا البنى الاقتصادية القائمة على تنظيمه مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وتبنت مقولات تتعلق بضرورة التحرر والتغيير العالمي، وطالبت بنظام عالمي أكثر ديمقراطية وعدالة. ويتوافق ذلك مع السعي الروسي - الصيني الحادث بالفعل بهدف الدفع نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، وكذا انتقاد الدولتين للهيمنة الأمريكية السائدة منذ نهاية الحرب الباردة في بداية تسعينيات القرن الماضي، والسعي إلى موازنة القوة الأمريكية والغربية المهيمنة من خلال إقامة وتوسيع كتل "بريكس"، وجذب دول الجنوب النامية والقوى الصاعدة لهذا التكتل.

الدراسات السابقة:

من خلال رصد وتحليل نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، تم تقسيم الدراسات السابقة على ثلاثة محاور رئيسية؛ ويمكن الإشارة إليها بشكل مختصر على النحو الآتي:

المحور الأول:

ويركز على الدراسات التي تناولت مسألة "العقوبات الدولية" المفروضة على روسيا، وحجم تداعياتها وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية الدولية. وتوافقت أغلب هذه الدراسات، على إن العقوبات المفروضة بعد عام 2014 لم تُكره روسيا على مراجعة سياستها في أوكرانيا ولم تُحدث تغييراً يُذكر في موقفها، بل ستؤدي العقوبات - على المدى البعيد - إلى إضعاف النفوذ الغربي عالمياً؛ فمن شأنها أن تدفع روسيا نحو التحالف مع الصين من

أجل الإسراع بتشكيل بنية تحتية مالية عالمية غير غربية، والتي بدورها ستشكل بديلاً وتحدياً للنظام المالي الحالي الذي يسيطر عليه الغرب (- 3, Dreyer and Popescu 2014). (4).

وبالرغم إن العقوبات الغربية ترمي إلى قطع روسيا وعزلها عن النظام المالي الدولي، وبالرغم من تأثير العقوبات في مكانة موسكو الاقتصادية، لكنها في المقابل فشلت في تغيير سلوكها حتى الآن (15 - 7, Assenova et al. 2023). ووُصفت العقوبات على روسيا بأنها "أدوات بطيئة التأثير"، إذ لم تؤد إلى انخفاض مستوى معيشة النخبة الروسية أو المواطنين الروس، ولم تضع الميزانية الروسية في وضع حرج. (Portela and Kluge 2022, 1 - 2)

المحور الثاني:

ويتعلق هذا المحور بالدراسات التي تناولت العلاقة بين الهيمنة الأمريكية ودول الشمال المتقدم من جانب والجنوب النامي والقوى الصاعدة من جانب آخر، وكذا ظهور تجمع البريكس بوصفه منافساً للهيمنة الغربية. إذ يعتقد العديد من المراقبين أن مستقبل الاقتصاد الدولي يتحدد بناءً على المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، ومع اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية تم تعزيز هذه المنافسة القائمة، وأصبح الاقتصاد العالمي بمثابة ساحة مفتوحة للمنافسة بين الغرب والقوى الصاعدة مثل روسيا والصين (Libman 2022, 148-159).

وهناك من أكد على عدم تجانس أعضاء البريكس من حيث الأنظمة السياسية والاستراتيجيات الاقتصادية والتحالفات الجيوستراتيجية وتشكيلات المصالح الوطنية، ولذا فالحديث عن "تحول القوة" هو أمر "سابقاً لأوانه"، ومن ثم فتجمع البريكس لا يزيد عن كونه "تجمع دولي" يعمل بشكل جيد نسبياً في مجال معين من العلاقات الدولية، وليس شيء أكثر من ذلك (94 - 77, Unay 2013). وفي السياق ذاته، هناك من أكد على أن "عولمة الاقتصاد العالمي الليبرالي" كانت تُصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقود طويلة من الزمن، والقدرات والأصول الأمريكية لم تجعل الولايات المتحدة

فقط في موقع المهيمن والقائد للنظام الاقتصادي الدولي وإنما أيضًا جعلتها في موضع "استغلال هذا النظام لتحقيق مصالحها" (Mastanduno 2009, 121-154).

المحور الثالث:

أما المحور الثالث فيرتبط بالأزمة الروسية - الأوكرانية ذاتها، من حيث أسبابها، وتطورها. هناك من تحدث عن أن جذور الأزمة ترجع إلى الطموح الروسي لتأسيس "تكتل دولي جديد" مُضاد للهيمنة الأمريكية تحت مسمى "الاتحاد الأوراسي"، ولقد وقّعت رسميًا مجموعة من الدول لإنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في يناير 2015 من جانب روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرغيزستان. وقاد تردد أوكرانيا في الالتحاق بالاتحاد الجديد إلى الحرب في المنطقة وقيام روسيا بضم لشبه جزيرة القرم في 2014. (Nesvetailova 2015, 1 - 3).

ولقد جاء قرار روسيا بغزو أوكرانيا عسكريًا في عام 2022 في ضوء الأزمة الأمنية بين روسيا والغرب، والتصعيد العسكري الروسي في أوكرانيا من شأنه تهديد الأمن والسلام بين روسيا والدول الغربية (Kusa 2022, 7 - 12). وقرار بوتين بالعدوان للمرة الثانية على أوكرانيا في عام 2022 إنما يُسرّع من انقسام العالم على تكتلات أيديولوجية واقتصادية وجيوسياسية متعارضة، ويؤدي إلى مزيد من "عزل روسيا" عن الديمقراطيات الصناعية المتقدمة. (Friedberg 2023, 1 - 16).

وبناءً على ما سبق من عرض الأدبيات السابقة، فإن الجديد في هذه الدراسة، هو دراسة وتحليل العقوبات الدولية كأداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وفي ضوء السياسات والإجراءات المتخذة من جانب روسيا للتعامل مع العقوبات تسعى الدراسة إلى الوقوف على المسارات والطرق والآليات المتبعة من جانب روسيا للتكيف مع العقوبات، وما هو مستقبل العقوبات الأمريكية في ضوء هذه الأزمة.

أولاً: أبعاد الأزمة الروسية - الأوكرانية كإطار تفسيري لتحول العقوبات الأمريكية:

شهدت روسيا خلال حقبتَي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين انهيارًا سريعًا في قدراتها العسكرية والاقتصادية، ودرجة كبيرة من عدم الاستقرار السياسي لم تشهدها منذ

انتهاء الحرب الأهلية وإعلان قيام الاتحاد السوفيتي في مطلع العشرينيات من القرن المنصرم. والتزمت موسكو الصمت إزاء التدخل الأمريكي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والذي لم يتمثل فقط في أبعاد اقتصادية، وإنما تدخل عسكري مباشر في شكل قواعد عسكرية وتعاون عسكري واسع النطاق.

ومنذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين للسلطة في روسيا عام 2000 اتسم سلوكه بالحدز وعدم الدخول في مواجهات غير محسوبة مع واشنطن، واستمر هذا السلوك حتى تعافت روسيا من كبوتها، وبدأ بوتين في تحدي واشنطن، وبدى ذلك واضحاً بدايةً من موقفه في أزمة أوسيتيا الجنوبية عام 2008، حين حررها عسكرياً من القوات الجورجية، حتى نالت أوسيتيا الجنوبية استقلالها عن جورجيا من الناحية الفعلية (الشيخ 2008، 204 - 207).

ويظهر تحدي بوتين للولايات المتحدة والغرب بوضوح في سياق موقفه الصامد في الأزمة الروسية - الأوكرانية. وتجدر الإشارة إلى أن أوكرانيا تعاني في الأصل من انقسام داخلي جغرافي سياسي عرقي وديني بين الغرب الأوكراني من جهة، والشرق والجنوب الأوكراني من جهة أخرى. ففي الغرب الأوكراني، هناك هوية أوروبية أطلنطية، ويتطلب السكان في الغرب الأوكراني إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) وذلك بعيداً عن النفوذ الروسي، ويتبع الغرب الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الجديدة والمذهب الكاثوليكي. في حين الشرق والجنوب، هناك هوية شرقية، وتوجد القاعدة الشعبية لحزب الأقاليم القريب من موسكو، وينتمي إلى الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. واندلعت الثورة البرتقالية في نهاية عام 2004 في أوكرانيا، فور فوز الرئيس "فيكتور يانكوفيتش" المقرب من موسكو برئاسة البلاد، ورفض منافسه في الانتخابات "فيكتور يوشينكو" - والمقرب من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - نتيجة الانتخابات، ومن ثم اندفع أنصاره بعشرات الآلاف بالأعلام البرتقالية رفضاً للنتيجة، وانتهت الثورة بتولي فيكتور يوشينكو رئاسة البلاد، ولكن لم ينته مع نهاية الثورة البرتقالية الانقسام الأوكراني الداخلي (الشيخ 2014، 4-1)

ويؤدي استمرار الاستقطاب الداخلي، وتدخلات القوى الكبرى وتناقض المصالح في أوكرانيا بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى، إلى تعقد الأزمة الأوكرانية وتأجيجها. ومع إجراء سلطات شبه جزيرة القرم – التابعة للسيادة الأوكرانية – استفتاءً في مارس 2014 وتصويت نحو 97% لصالح الانضمام لروسيا، وبعد موافقة البرلمان الروسي بمجلسيه، الدوما والاتحاد، وكذا تصديق الرئيس بوتين على طلب الانضمام، تأزمت العلاقة بوضوح بين روسيا والغرب. بعد الاستفتاء مباشرة، تم فرض أول حزمة عقوبات على روسيا من جانب الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي.

إذ أعلن البنتاجون الأمريكي تجميد التعاون العسكري مع روسيا، وأعلنت فرنسا وبريطانيا تجميد التعاون العسكري مع موسكو، وفرضت واشنطن عقوبات على عدد من السياسيين وأعضاء مجلس الدوما الروسي كما طردت نحو 40 دبلوماسي روسي، وتعهدت الإدارة الأمريكية بمواصلة العمل على عزل روسيا دولياً، وبالفعل تم إقصاء روسيا من مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى، وتم إيقاف مشروع السيل الجنوبي، وهو نقل الغاز الروسي إلى جنوب أوروبا، وقامت روسيا بالرد وطردت نحو 700 دبلوماسي أمريكي من روسيا، وأوقفت استيراد بعض الحاصلات الزراعية من الاتحاد الأوروبي. وبذلك تعززت أجواء الحرب الباردة، وبدأ الحديث عن حدوث تحول في النظام الدولي أحادي القطبية السائد، وذلك مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، خاصةً أن ميزان القوة الاقتصادية أصبح يميل نحو آسيا، ولم تقود العقوبات المفروضة آنذاك في تغيير السلوك الروسي، وبرزت روسيا كقوة كبرى قادرة على فرض إرادتها وحماية مصالحها، وبدأت موسكو في تعميق التعاون الاستراتيجي والاقتصادي القائم بالفعل مع القوى الآسيوية الكبرى وفي مقدمتها الصين والهند، والتركيز على الأسواق الآسيوية لاستيعاب الصادرات الروسية من الطاقة (الشيخ 2014، 7 - 21)

ثم مع بدء روسيا عملياتها العسكرية في الأراضي الأوكرانية في 24 فبراير 2022، قادت الولايات المتحدة مجموعة ضخمة وغير مسبقة من العقوبات الدولية على روسيا،

وشاركها في ذلك الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى الحليفة لواشنطن. وكان لفرض هذه العقوبات آثارًا وتداعيات دولية كبيرة، فلم يكن لها تداعيات سلبية على الاقتصاد الروسي، أو دول الجنوب العالمي فقط، وإنما طالت اقتصادات الدول الفارضة لتلك العقوبات، والاقتصاد العالمي ككل، والذي تأثر تعافيه بشكل بالغ، بعدما تضرر بشدة من تداعيات جائحة كوفيد - 19 (Kucharski 2023, 12).

لقد فرضت هذه العقوبات في ظل وجود نظام مالي عالمي قائم على الدولار الأمريكي، ويتسم بدرجة كبيرة من التكامل، وأصبح نصيب التجارة من الناتج العالمي أعلى كثيرًا في الوقت الراهن مقارنة بأي عقود سابقة، وباتت الأسواق المالية مترابطة إلى حد كبير. ولذلك نتج عن فرض العقوبات ضغوطًا تضخمية هائلة. ونتج عن ارتفاع أسعار السلع الأولية تحقيق الدول المُصدِّرة لها أرباحًا استثنائية. ويؤدي زيادة الترابط والتكامل بين الأسواق إلى انتشار الصدمات الناتجة عن العقوبات إلى مختلف أجزاء الاقتصاد العالمي. وأدت العولمة القائمة في القرن الحادي والعشرين إلى زيادة التكلفة الاقتصادية والمخاطر الناتجة عن فرض العقوبات على الاقتصادات الكبرى، خاصةً ما يتعلق بارتفاع أسعار السلع الأولية، والخسائر التجارية، وزيادة اختناقات الإمداد والتأثير في المزيد من المواطنين في مختلف دول العالم. وبالرغم أن الاقتصادات الصاعدة ودول الجنوب النامية لم تشارك في فرض عقوبات على روسيا، إلا إنها أكثر الدول المتضررة من تداعيات فرض هذه العقوبات. إذ أدى ارتفاع أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية بفعل العقوبات إلى ضغوط على فاتورة الاستيراد، والموارد العامة المحدودة في دول الجنوب والاقتصادات الصاعدة المستوردة للسلع الأولية. وتصبح هذه الدول الأكثر عرضة لأزمات ميزان المدفوعات مع استمرار تشديد العقوبات على الصادرات الروسية بشكل أطول (مولدر 2022، 23).

وفيما يتعلق بروسيا، نرى إنها كانت تاريخيًا من ضمن الدول المحصنة إلى حد ما ضد العقوبات الأمريكية، في ضوء انخفاض التبادل التجاري مع الولايات المتحدة، كما تمتلك روسيا بعض النفوذ على حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا بسبب اعتمادهم على الطاقة

الروسية. ولهذه الأسباب لم يكن للعقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم (Crimea) في 2014 سوى تأثير طفيف. ولكن بعد بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا عام 2022 أصبح لدى حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين استعدادًا أكبر لفرض عقوبات على موسكو، وبالرغم ما تسببت فيه العقوبات من رفع أسعار الطاقة، إلا أن رغبة الحلفاء الأوروبيين في معاقبة بوتين كانت تفوق هذه التكاليف (Kessler 2022, 8).

وتتوعدت العقوبات المفروضة على روسيا في ضوء حربها على أوكرانيا بعد فبراير 2022، ما بين عقوبات مالية واقتصادية وتجارية وسياسية ورياضية؛ ومن أهمها فرض الولايات المتحدة عقوبات ضد عدد من المصارف الروسية والمسؤولين الروس، وحظرت على المواطنين الأمريكيين إجراء أي تعاملات مع المصرف المركزي الروسي، ووزارة المالية الروسية، ومنعت أيضًا ما يزيد عن نصف الواردات الروسية من السلع ذات التقنية العالية من دخول الأراضي الأمريكية. وأعلن الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على القطاعات الروسية العاملة في الأسواق المالية وكذا قطاعات الطاقة والنقل، وفرض قيود على الصادرات الروسية، وتم استبعاد عدد من المصارف الروسية من شبكة سويفت العالمية، وتم منع الطيران الروسي من الطيران فوق الأجواء الأوروبية أو الهبوط داخل المطارات الأوروبية. وحظر الاتحاد الأوروبي في مارس 2022 قناتي روسيا اليوم وسبوتنيك الروسيين، ومنع كل من الاتحاد الدولي والأوروبي لكرة القدم الفرق والمنتخبات الروسية جميعها من المشاركة في البطولات الدولية.

ومن جهتها، جمّدت بريطانيا أموال الحكومة والشركات الروسية العاملة في الأسواق البريطانية، فضلًا عن تجميد أصول مصرفية روسية واستبعادها من النظام المالي البريطاني، ومنع الشركات البريطانية من عمل أي تحويلات مالية مع المصرف المركزي الروسي أو وزارة المالية الروسية. وفرضت أستراليا واليابان عقوبات مالية على روسيا، إذ حظرت أستراليا على أكثر من 300 برلماني روسي دخول أراضيها ممن صوتوا في

البرلمان لصالح دخول قوات مسلحة إلى أوكرانيا، وعلّقت اليابان صادرات تكنولوجية إلى روسيا (البصراي 2022، 169 - 171).

ثانياً: التجربة الروسية: أدوات التكيف وحدود التأثير بالعقوبات:

اكتسبت روسيا خبرة كبيرة في التعامل مع العقوبات الأمريكية والغربية، والتي فرضت عليها لأول مرة فور قيامها بضم شبه جزيرة القرم إلى السيادة الروسية في عام 2014، لذلك كانت على درجة من التوقع والاستعداد لتلك العقوبات المفروضة بعد فبراير 2022 (كمال 2022، 96 - 97). وبناءً على ذلك، تأثرت بعض القطاعات الاقتصادية الروسية جرّاء العقوبات إلا إنها لم تتسبب في انهيار الاقتصاد الروسي أو تدميره بالكامل، والأهم من ذلك أن العقوبات لم تنجح في تغيير السلوك الروسي تجاه أوكرانيا (Oxenstierna and Olsson 2015, 4).

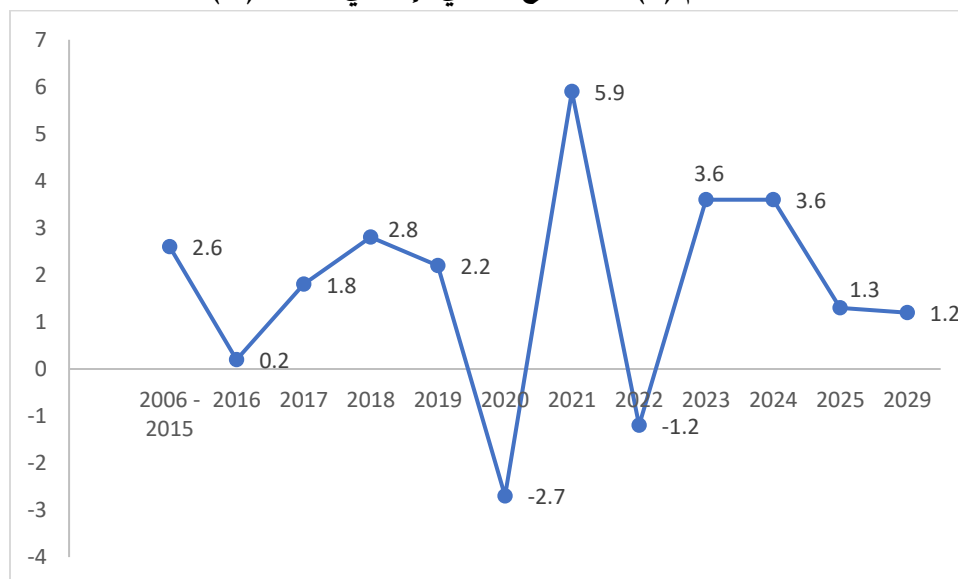
ووفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل لعام 2023، فإنه على الرغم من وضع مجموعة السبع حد أقصى لسعر الخام الروسي، في ضوء العقوبات الغربية، إلا أن صادرات النفط الخام الروسي ظلت مطردة منذ تطبيق الحد الأقصى للسعر. وبالرغم من الحظر المفروض على واردات النفط الخام الروسي، إلا أن روسيا قامت بتحويل مسار نفطها، الذي يباع بخصم كبير بالمقارنة بأسعار نفط برنت، إلى دول لا تطبق العقوبات، كالصين والهند (صندوق النقد الدولي 2023، 30). ويلاحظ إنه بمجرد فرض مجموعة ضخمة من العقوبات بعد بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، تأثرت بعض المؤشرات الاقتصادية الروسية، ولكن بعد عدة أشهر تعافى سعر الصرف والقطاع المصرفي الروسي إلى حد كبير، ويأتي ذلك في ضوء جهود الكرملين لتقييد الفعالية الاقتصادية للتدابير العقابية الغربية والاستعدادات والاستجابات السياسية البارة، واستمرت قدرة روسيا على تصدير السلع الأساسية وخاصة النفط والغاز. لذلك كان حجم الصدمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الروسي نتيجة للعقوبات، أقل بكثير مما توقعه الكثيرون في الأسابيع التي أعقبت الغزو الروسي. فقد كانت التوقعات المبكرة تُشير إلى إمكانية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(Real GDP) لروسيا بنسبة تتراوح من 10 إلى 15% عام 2022. ومع ذلك انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.1% فقط خلال عام 2022. وبشكل عام، كان حجم الانكماش في الاقتصاد الروسي عام 2022 أكبر مما تسببت فيه العقوبات المفروضة عام 2014، ولكنه كان أقل حدة من صدمة كوفيد 19 في عام 2020، وحتى أقل من صدمة ما بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأزمة الديون السيادية وأواخر التسعينيات (DiPippo and Palazzi 2023, 6-16).

ولو كانت روسيا تعتمد على الدولار بشكل كبير في تجارتها قبل عام 2022 لكانت تضررت بشكل كبير من العقوبات الأمريكية. لذلك استعدت الحكومة الروسية لذلك جيداً وطورت نظاماً خاصاً بها شبيه بنظام "سويفت"، والذي يُطلق عليه (The System for Transfer of Financial Messages)، أو (SPFS) وجاء ذلك بعدما هددت واشنطن باستبعاد موسكو من سويفت بعد ضمها لشبه جزيرة القرم (Kessler 2022, 8). ويشير العديد من الدراسات الغربية إلى نجاح الاقتصاد الروسي إلى حد كبير في التغلب على آثار العقوبات، وبالرغم من الخسائر البشرية الهائلة للحرب، لا يزال كل من الرئيس بوتين والحرب على أوكرانيا يحظيان بشعبية لدى الجمهور الروسي، ولا توجد احتمالات تذكر لظهور حركة معارضة للحرب ذات شأن (Acuff and Clegg 2024, 1).

ومما يؤكد على تعافي الاقتصاد الروسي بشكل جيد من آثار العقوبات الضخمة المفروضة عليه، ما جاء بتقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في أكتوبر 2024 عن صندوق النقد الدولي، من أن بعض المؤشرات الاقتصادية لروسيا تراجعت بوضوح في عام 2022 بعد بدء الحرب الروسية على أوكرانيا وفرض حزمة كبيرة من العقوبات، إلا أن هذه المؤشرات عادت للتحسن مرة أخرى في العام التالي مباشرةً (2023)، وعلى سبيل المثال تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي من 5.9% في عام 2021 إلى -1.2% في عام 2022، ثم عاود التحسن مرة أخرى في عامي 2023 و2024 ليلبلغ 3.6% في العامين، مع التوقع بالاستقرار عند 1.3% لعام 2025 و1.2% لعام 2029 (صندوق النقد الدولي 2024، 119).

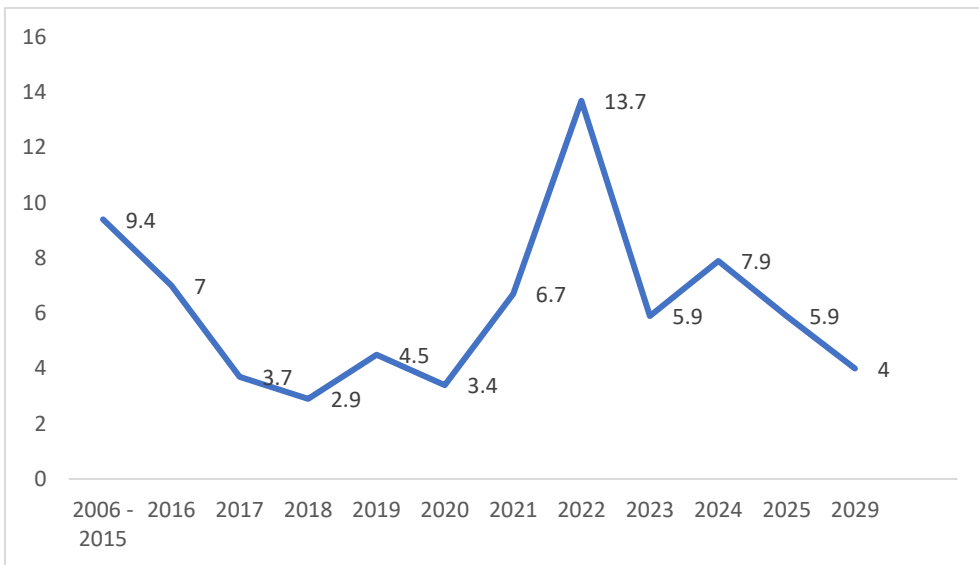
شكل رقم (1) نمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي الصادر، 2024، ص: 119

وارتفع معدل التضخم (وفق أسعار المستهلكين) في روسيا بشكل كبير من 6.7% لعام 2021 إلى 13.7% لعام 2022، ليعاود التراجع مرة أخرى ليبلغ 5.9%، و 7.9% لعامي 2023، و 2024 على التوالي، وتوقع التقرير أن يستقر عند 5.9% في عام 2025، ويتراجع إلى 4% فقط في عام 2029، مما يشير إلى نجاح كبير للحكومة الروسية في السيطرة على التضخم. (صندوق النقد الدولي 2024، 124).

شكل رقم (2) نسبة التغير السنوي في أسعار المستهلكين في دولة روسيا (%)

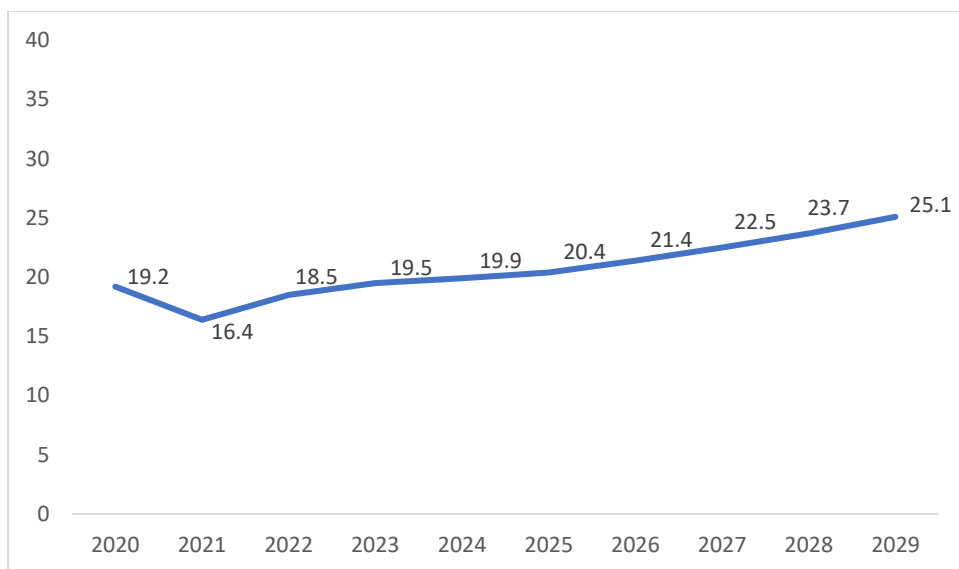


المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي الصادر في 2024، ص: 124

ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإنه بالرغم من الحرب الروسية - الأوكرانية، واستمرار العقوبات، لا يزال الدين الحكومي العام في روسيا عند المستويات الآمنة. وبالرغم من زيادة إجمالي الدين الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الروسي من 16.4% في عام 2021 إلى 18.6% في عام 2022، إلا أن النسبة استقرت عند مستويات آمنة تبلغ 19.5%، و19.9%، و20.4% في الأعوام 2023، و2024، و2025 على التوالي، مع توقع وصول هذه النسبة إلى 25.1% لعام 2029.

(International Monetary Fund، 2025)

شكل رقم (3) إجمالي الدين الحكومي العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الروسي (%)



المصدر: International Monetary Fund, 2025

<https://www.imf.org/external/datamapper/profile/RUS>

ويوضح الجدول الآتي مقارنة المؤشرات المشار إليها في العام السابق للحرب وهو عام 2021، مع العام الذي بدأت فيه الحرب وهو عام 2022، وكذا الأعوام التالية وهي 2023، و2024، و2025، وتوقعات صندوق النقد الدولي لعام 2029.

جدول رقم (1) مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية الروسية قبل وبعد بدء الحرب

الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل التضخم (وفق أسعار المستهلكين) (%)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	العام
16.4	6.7	5.9	2021
18.6	13.7	1.2	2022
19.5	5.9	3.6	2023
19.9	7.9	3.6	2024
20.4	5.9	1.3	2025
25.1	4	1.2	توقع 2029

المصدر: إعداد الباحث وفق قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، وتقدير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2024، ص ص: 119 - 124.

ثالثاً أثر العقوبات الأمريكية في دول الجنوب في السياق المقارن:

على مدى العقود الثلاثة الماضية، فرضت واشنطن عقوبات بشكل متزايد سواء ضد أفراد، أم شركاء هؤلاء الأفراد من أعضاء الحكومات أو بعض الجماعات داخل الدول، أو ضد دول ككل. والاستخدام التقليدي الأمريكي لفرض العقوبات يتمثل في توجيه العقوبات بشكل مباشر للدولة المُستهدفة بهدف خفض تجارتها مع العالم الخارجي سواء استيراد أم تصدير، الأمر الذي من شأنه خفض الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن أن تلجأ الحكومة الأمريكية إلى العقوبات الذكية، وتوجيهها إلى صانعي السياسات بدلاً من الدولة ككل، ويكون الهدف الأساس لهذه العقوبات هو تغيير سلوك الدولة المستهدفة بما يخدم المصالح والأهداف والسياسة الأمريكية (Kessler 2022, 3-4).

ويعتقد قطاع من الباحثين في حقل الاقتصاد السياسي الدولي أن العقوبات الأمريكية ضد دول العالم "غير الغربي"، يمكن دراستها كشكل من أشكال الحرب الإمبريالية التي تقودها واشنطن على الجنوب العالمي، بالنظر إلى أن العقوبات شكل من أشكال الحرب الاقتصادية التي تحل محل أو تُكَمِّل التوظيف الأمريكي للأشكال الأخرى من الحروب، سواء أكانت حروب عسكرية أم غير عسكرية، إذ تتسبب العقوبات الأمريكية في زيادة "القيود التنموية" التي تُعد سمة أساسية من سمات بلدان الجنوب النامي، سواء من الناحية الاقتصادية أم السياسية (Capasso 2023, 555 – 557).

ففي بعض الحالات تؤثر هذه العقوبات سلبيًا في رفاهية الشعوب في البلدان الخاضعة للعقوبات، وتتسبب أحيانًا في إحداث درجة كبيرة من المعاناة الإنسانية لهم، إذ يكون لها آثارًا ضارة في قطاعات أساسية كالصحة والتعليم وغيرها. وتنتهك العقوبات الأمريكية في كثير من الحالات العديد من المبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. ففي عام 1997 عندما سُئلت وزيرة الخارجية الأمريكية وقتذاك "مادلين أولبرايت" عن وفاة نصف مليون طفل عراقي بسبب العقوبات، كان الرد أن الاختيار كان

صعبًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة ولكن لكي تحقق العقوبات أهدافها "لابد من وجود عناء" (Capasso 2023, 559).

ويُعد هدف فرض العقوبات الأمريكية على دول الجنوب العالمي، من وجهة نظر بعض الدارسين، هو منع ظهور نماذج أيديولوجية بديلة للتنمية في دول الجنوب بخلاف الأنموذج النيوليبرالي الأمريكي. وتختار الولايات المتحدة أداة العقوبات بالنظر إلى إنها أكثر أخلاقية من الحرب العسكرية. بذلك يُمثل استخدام الحرب العسكرية أو العقوبات الأمريكية ضد بعض "بلدان ما بعض الاستعمار" قيودًا دائمة أمام التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، خاصةً إذا حاولت تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سياسات أكثر استقلالية عن الرؤى والمصالح الأمريكية. ولذا يهتم هؤلاء الدارسون بقضية الحرب كقضية رئيسة عند تقييم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر والذي توطّد بقيادة أمريكية، وأيضًا عند دراسة التنمية السياسية والاقتصادية في دول الجنوب العالمي. إذ لا تزال بعض دول الجنوب تخضع لضغوط غير عادلة نتيجة للعقوبات الأمريكية المفروضة عليها، وتتمثل بشكل أساسي في الصين، وإيران، ولبنان، وفلسطين، وسورية، وفنزويلا، وروسيا، وغيرها. مما يوضح ضرورة أن يعتمد الدارسون على نهج أكثر توسعية ومتعدد التخصصات لدراسة مسائل من قبيل التبعية المالية، والاعتماد، والحرب عند دراسة الهيمنة الأمريكية على الجنوب العالمي (Capasso 2023, 576 - 577).

ومع فرض عقوبات أمريكية وغربية على روسيا بعد 24 فبراير من عام 2022، زادت معاناة اقتصادات دول الجنوب، إذ ارتفعت فيها معدلات التضخم، وتفاقت أسعار السلع الغذائية، وارتفعت فاتورة استيراد الغذاء لدى دول الجنوب النامي والتي تعتمد على الصادرات الغذائية الروسية، مما زاد من معدلات الفقر في العالم. وحتى الدول الأوروبية الحليفة للولايات المتحدة تضررت من آثار هذه العقوبات، إذ ارتفعت فاتورة استيراد الغاز في أوروبا، وتبعها ارتفاع معدلات التضخم، مما استلزم من تشديد السياسة النقدية في الدول الأوروبية (محمد 2024، 20).

غير أن الاقتصاديات المتقدمة - في هذا الصدد - تمتلك مجموعة أفضل من أدوات المالية العامة، مقارنةً بما كان عليه الحال في مطلع القرن العشرين، وكذا حيزًا ماليًا أكبر بالمقارنة بدول الجنوب والدول الصاعدة، وفي المقابل تواجه الاقتصادات الصاعدة والنامية مزيجًا من الأعباء، وتتمثل في ارتفاع الديون، وزيادة تكلفة التحول إلى الطاقة المتجددة، وحالة الكساد التضخمي العالمية (مولدر 2022، 23).

وفي ضوء نجاح الاقتصاد الروسي في تجاوز العقوبات، وإصرار روسيا على تنفيذ أهدافها في أوكرانيا، وفشل العقوبات للتأثير في السلوك الروسي، يمكن في النقاط الأساسية التالية الإشارة إلى إمكان وقابلية نقل الأنموذج الروسي - في تحدي العقوبات الأمريكية والغربية - إلى دول الجنوب المعرضة لعقوبات مماثلة، وكذا تحليل ما يمكن أن يطرأ على قوة وفعالية هذه العقوبات فيما بعد الأزمة الروسية الأوكرانية:

1. العقوبات تقود إلى زيادة الاعتماد على نظم المدفوعات البديلة لنظام "سويفت"

الغربي:

تضمنت العقوبات الغربية على موسكو بعد فبراير 2022، عقوبات مالية صارمة ضد الحكومة والشركات والأفراد الروس، بما في ذلك عزل روسيا عن نظام سويفت (SWIFT) - وهو مقاصة دولية للمعاملات المالية في العالم - إذ تمنع هذه العقوبات المصارف الروسية من استعمال نظام سويفت لتسهيل المدفوعات عبر الحدود، وكذا تجميد الأصول التي يحتفظ بها المصرف المركزي الروسي في الخارج على شكل سندات خزانة وودائع مصرفية (Eichengreen 2022, 1).

وبعدما تم فصل المصارف الروسية عن نظام "سويفت"، ومنع المصارف من المشاركة في معظم المعاملات مع نظيراتها الروسية، من خلال نظام المدفوعات عبر الحدود الأمريكي (CHIPS) أو أي غرفة مقاصة غربية أخرى، بدأت روسيا في البحث عن طرق أخرى لتنفيذ المعاملات عبر الحدود، سواء عند استلام مدفوعات صادرات النفط، أم عند سداد قيمة وارداتها من البضائع. لذلك، أصبح "نظام المدفوعات الصيني" (CIPS) هو البديل المتاح أمام موسكو لتسوية معاملاتها المالية الخارجية، بعد فصلها عن سويفت.

وبذلك أصبحت الترتيبات المالية الجديدة في الصين - بما في ذلك نظام المدفوعات الصيني - مسارًا بديلاً لدول الجنوب المهددة بالعقوبات الغربية، الأمر الذي يقود في النهاية إلى أن تصبح هذه العقوبات أقل خطورة وتأثيرًا في الدول المستهدفة في الجنوب العالمي (Eichengreen 2022, 1 - 2).

2. العقوبات تُعزز من استعمال العملات الرقمية:

من جهة أخرى، فإن اتجاه روسيا - وتشاركها في ذلك الصين - لتعزيز استعمال العملات الرقمية المُشفَّرة الصادرة عن المصارف المركزية إنما يُسهم في إضعاف فعالية العقوبات الأمريكية والغربية. إذ إن استعمال العملات الرقمية (كاليوان الرقمي والروبل الرقمي) يُلغي الحاجة إلى ضرورة وجود نظم مدفوعات عابرة للحدود مثل سويفت أو غيرها. ولتوضيح ذلك، فإن المُستورد في بلدٍ ما يمكنه استعمال محفظة رقمية والقيام بالشراء من دولة أخرى من خلال العملات الرقمية. والمُستورد في هذه الحالة لا يحتاج إلى إرسال تعليمات إلى أحد المصارف، ومن ثم قيام ذلك المصرف بتسوية المعاملة من خلال غرفة مقاصة (Clearinghouse)، ولكن يقوم المُستورد ببساطة بنقل المبلغ المطلوب من العملة الرقمية من بطاقته الذكية أو محفظته الرقمية أو حسابه بالعملية الرقمية في المصرف المركزي إلى حساب الطرف الآخر، ثم يقوم المصرف المركزي بتنفيذ المعاملة باستعمال نظامه الآمن. وبذلك ففي هذه الحالة، ليس هناك حاجة لاستعمال نظم المدفوعات المعروفة مثل (SWIFT) أو (CHIPS) الغربيين أو (CIPS) الصيني أو غيرها. وبالتطبيق على الدول التي تخضع للعقوبات، يصبح من الصعب تتبع العمليات والصفقات التي تتم باستعمال العملات الرقمية وتطبيق العقوبات عليها (Eichengreen 2022, 5).

ولقد أصبح هناك سباق دولي لإطلاق وتطوير "العملات الرقمية"، لتصبح واسعة الانتشار، بهدف تنويع العملات المستعملة في التمويل الدولي، ودعم التجارة الإلكترونية، ولم يقتصر إصدار العملات الرقمية على المصارف المركزية، وإنما أيضًا اهتمت شركات القطاع الخاص والمصارف الدولية بذلك، وعلى سبيل المثال أصدر مصرف "جي بي

مورجان" (JP Morgan) عملة رقمية تحت مسمى (JP Coin) في عام 2019 (حلمي 2023، 38).

3. العقوبات تعزز من الاتجاه إلى "التجارة المتقابلة" و"مبادلة العملات":

في ضوء سعيها للالتفاف على العقوبات الغربية، اتجهت روسيا إلى عقد الصفقات المتكافئة (والتي يُطلق عليها أيضًا التجارة المتقابلة) وكذا مبادلة العملات مع الدول الصديقة. وتُشير الصفقات المتكافئة إلى تبادل السلع والخدمات كليًا أو جزئيًا، مع السلع والخدمات الأخرى، وذلك كوسيلة للدفع، وليس من خلال الدفع بالمال. وقد برزت هذه الصفقات كوسيلة مهمة للتعاملات الدولية وخاصةً للدول التي تواجه تحديات فيما يتعلق بالدفع بالعملة عبر الحدود أو تلك التي تواجه عقوبات دولية. كما برزت أهميتها مع زيادة الضغوط المالية التي تواجهها اقتصادات دول الجنوب، إذ يمكن أن تساعد على استقرار التجارة الخارجية بالنسبة إلى الدول التي تواجه تحديات وأزمات تتعلق بسعر الصرف وميزان المدفوعات، كما تحافظ على العلاقات التجارية مع الدول الواقعة تحت طائلة العقوبات.

وتفيد الصفقات المتكافئة في تعزيز التجارة مع الدول التي تريد عقد صفقات تجارية مع غيرها من الدول، ولكنها ترى صعوبة في ذلك؛ بسبب ندرة احتياطات النقد الأجنبي أو التحديات المرتبطة بسداد مدفوعات التجارة بالعملة الأجنبية، وخاصةً فيما يتعلق بتأمين إمدادات المعادن الاستراتيجية المهمة كواردات ومستلزمات انتاج للقطاعات الصناعية. وهناك العديد من الدول مثل الفلبين وإندونيسيا والصين لديها سياسات شاملة وواضحة تتعلق بالصفقات المتكافئة، والتي ساعدتها في تأمين واردات المواد الحيوية حتى في أعقاب تزايد حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، وبذلك أصبحت آلية إضافية أو بديلة لتوفير حلول تخص الدفع والتسوية عند وجود تحديات تواجه التجارة بين بلدين (Singh and Raman 2022, 1 - 3).

وتزايد اللجوء إلى هذه الصفقات مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (زيرمي 2021، 42 - 44)، خاصةً بغرض الالتفاف على العقوبات الأمريكية والغربية، فقد

لجأت إيران إلى الصفقات المتكافئة للتخايل على العقوبات الغربية المفروضة عليها في ضوء برنامجها النووي، ووقّعت اتفاقيات صفقات متكافئة مع كل من سريلانكا وفنزويلا، وفي ضوء هذه النوعية من الاتفاقيات لا يلزم استعمال "نظم المدفوعات الدولية" لإتمام المعاملات المالية، ومن ثم تتجنب الأطراف المنخرطة في هذه الاتفاقيات الوقوع تحت طائلة العقوبات الأمريكية والغربية (علي 2024 أ، 11).

وفي السياق ذاته، تفيد اتفاقيات مبادلة العملات والتجارة بالعملات المحلية في تجنب وتحييد تقلبات سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار وتجنب الوقوع تحت طائلة العقوبات، وعززت روسيا تعاملها التجاري مع الدول الأخرى من خلال العملات المحلية، ووقّعت مع تركيا وإيران اتفاقيات عملات ثنائية (Wenhong 2023, 15). كما وقعت العديد من دول تجمع "البريكس" اتفاقيات مماثلة، وعلى سبيل المثال، وقّعت مصر والإمارات اتفاقية لمبادلة العملات، تحصل مصر على نحو 5 مليارات درهم إماراتي، في مقابل حصول الإمارات على 42 مليار جنيه مصري وفقاً لسعر الصرف السائد وقت إبرام الاتفاقية، ولذا يتم استعمال هذه الأرصدة في التجارة بين البلدين وإسقاط الدولار كوسيط، وتتجنب البلدان تقلبات سعر الصرف. وفي ضوء عقد اتفاقيات مبادلة العملات لم تعد الدول الأطراف فيها مضطرة لشراء الدولار أو استعماله لتسوية تعاملاتها التجارية (علي 2024 ب، 123).

المناقشات:

اتضح من استقراء الأزمات الدولية الأخيرة، ومنها الأزمة الروسية - الأوكرانية، سرعة انتشار تأثيرات الأزمة عبر الاقتصادات المختلفة نتيجة للعولمة الاقتصادية (علي 2022، 67)، ونتيجة للتداعيات الدولية لهذه الأزمات أصبح هناك اقتناع لدى قطاع من الباحثين بعدم فعالية مؤسسات بريتون وودز المُشرفة على النظام الاقتصادي العالمي، والتي تشجع "العولمة الاقتصادية"، ومن هنا عادت الأصوات ترتفع مرة أخرى لتطالب بإصلاح دور وسياسة المنظمات الدولية الاقتصادية، خاصةً المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي، ومصرف التسويات الدولية (علي 2022، 65).

ومن أهم الاستخلاصات التطبيقية من الأزمة الروسية - الأوكرانية والعقوبات المرتبطة بها وتداعياتها الدولية، أن "استراتيجية التنمية" القائمة على التكامل في التجارة العالمية ليست هي المثلى والأفضل في الأحوال جميعها. إذ كشفت الأزمة أن المشكلة لا تكمن في درجة اندماج الاقتصاد الوطني للدولة في الاقتصاد العالمي، وإنما هو في "نمط" هذا الاندماج. وتبين ذلك من نمط اندماج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي؛ فقد حاولت واشنطن عزل الاقتصاد الروسي عن الاقتصاد العالمي من خلال العقوبات، غير أن نمط اندماج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي، قد جعل هذا الأخير يعتمد على اقتصاد روسيا ويحتاج إليه، أكثر مما يحتاج الاقتصاد الروسي للاقتصاد العالمي، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الاستراتيجية المهمة، كالبتروول والغاز، والغذاء، وخاصة القمح. إذ تتضرر أغلب دول العالم - بما في ذلك الشركاء الاقتصاديين لروسيا - من آثار العقوبات المفروضة على روسيا، أكثر مما يتضرر الاقتصاد الروسي ذاته.

وبالمقارنة، نرى أن نمط اندماج الدول الأوروبية في سوق الطاقة العالمي هو في غير صالح تلك الدول، إذ يجعلها هذا النمط عرضة لتقلبات السوق، وتحت هيمنة الموردين أصحاب الحصة المسيطرة، وبشكل خاص روسيا، وستظل الدول الأوروبية تعاني من أزمة في الطاقة ما لم تتغير سياسات الطاقة الأوروبية، وتُغيّر نمط اندماجها في سوق الطاقة العالمي.

وبالتطبيق على دول الجنوب، تلاحظ أن أغلب أنماط اندماج اقتصادات دول الجنوب في الاقتصاد العالمي ليست في صالحها؛ خاصة في ضوء اعتمادها المفرط على سلاسل التوريد العالمية للحصول على مستلزمات الإنتاج والسلع الاستراتيجية الأساسية كالقمح والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا، الأمر الذي يحمل في طياته مخاطر في الأوقات العادية، وتتفاقم هذه المخاطر عند حدوث أزمات عالمية، مما يستلزم إعادة النظر في أنماط اندماج هذه الاقتصادات في الاقتصاد العالمي. وبذلك، يصبح من المهم "رفع معدلات النمو الاقتصادي" في دول الجنوب، ولكن الأكثر أهمية من ذلك، هو جودة واستدامة

وذاقية هذا النمو، ومدى اعتماده على الخارج، وتأثره بالصدمات الخارجية (علي 2022، 68-69).

ومن جهة أخرى، نرى أن القوى الصاعدة كروسيا والصين تدرك كيف توظف واشنطن هيمنتها ونفوذها في النظام الاقتصادي العالمي لفرض عقوبات بالتنسيق والتعاون مع حلفائها، لذلك سعت الدولتان إلى التعاون وإقامة "شراكة بلا حدود" بينهما لمواجهة هذه الهيمنة، واهتمتا بتعزيز وتعميق التعاون الاقتصادي في إطار تجمع "البريكس"، بهدف موازنة القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للغرب بقيادة الولايات المتحدة، وإحداث تحول في الاقتصاد العالمي بعيداً عن هيمنة الدولار، وكذا موازنة قوة وهيمنة مؤسسات بريتون وودز، والتي يسيطر عليها الغرب من وجهة نظرهما. ولذلك، وتحت مظلة البريكس، تم إنشاء "مصرف التنمية الجديد" كمؤسسة مالية دولية في عام 2015 بهدف تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس ودول الجنوب عموماً. وفي مقابل سيطرة واشنطن على نظام المدفوعات الغربي "سوفيت"، والتي تستطيع من طريقه إنفاذ العقوبات من خلال إجبار سوفيت على الامتثال للعقوبات الأمريكية، سعت الصين إلى إنشاء نظام مقاصة خاص بها للمدفوعات والمعاملات المالية الدولية كبديل لنظام "سوفيت" الغربي وهو نظام المدفوعات الصيني (CIPS)، كما أنشأت موسكو نظام روسي لتبادل المعلومات المالية يسمى (SPSF)، وكذا نظام مدفوعات محلي خاص بها يسمى "مير" (MIR)، وتم إصدار بطاقات مصرفية تدعم هذا النظام المحلي للدفع، وبذلك أنشأت الدولتان بنية تحتية وطنية لا يمكن أن تخضع التعاملات بها للعقوبات الأمريكية والغربية.

وتأسيساً على ذلك، فإنه مع استمرار إفراط الإدارات الأمريكية المتعاقبة في فرض عقوبات مالية واقتصادية على دول الجنوب النامي، فإن ذلك سيقود إلى إضعاف أداة العقوبات في النهاية، وتراجع أهميتها كأداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية لصالح الأدوات التقليدية كالاستخدام المباشر للقوة العسكرية على سبيل المثال. إذ سيؤدي مزيد من فرض العقوبات إلى تعزيز المسارات البديلة القائمة، وتزايد لجوء دول الجنوب

إلى الاعتماد على البنية التحتية المالية في الصين لإتمام معاملات التجارة الخارجية، والابتعاد التدريجي عن الدولار كوسيط في التجارة الدولية وإتمام الصفقات، فلا يزال الدولار الأمريكي هو العملة الرئيسية في العالم، ولذلك تمر العديد من المعاملات بين غير الأمريكيين من خلال المؤسسات المالية الأمريكية، ولذا يتم إنفاذ العقوبات بواسطة هذه المؤسسات التي تمثل لقرارات العقوبات الأمريكية (Kessler 2022, 7)، ومع انحصار دور الدولار في الاقتصاد العالمي، سوف تتراجع القوة والنفوذ الأمريكي الدولي بالتبعية لصالح القوى الصاعدة، بالنظر إلى أن الدولار هو الأساس الاقتصادي للقوة الأمريكية.

الخاتمة:

لقد أكدت الأزمة الروسية – الأوكرانية تحول النظام الدولي أحادي القطبية بقيادة أمريكية والسائد من نهاية الحرب الباردة بين القوتين العظميين آنذاك – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق – إلى نظام متعدد القوى وأكثر توازنًا. فلم تُعد واشنطن القطب الوحيد، بل أصبح هناك قوى صاعدة منافسة، وبات هناك تحولًا جاريًا للقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، ونجحت روسيا والصين إلى حد كبير في تحدي السيطرة الأمريكية والغربية على تفاعلات السياسة العالمية، وكذا تحدي السيطرة الغربية القائمة على المؤسسات الاقتصادية الدولية ونظم المدفوعات الدولية، وكذا هيمنة ونفوذ الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي، تلك الهيمنة التي تم استغلالها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لفرض عقوبات على العديد من الدول، خاصة في الجنوب العالمي، والتي لا تمثل للرؤى والمعايير الأمريكية والغربية.

وبالرغم من تأثر الاقتصاد الروسي بالعقوبات، إلا إن تحدي روسيا لهذه العقوبات ونجاحها إلى حد كبير في التكيف معها، وتأسيسها مسارات للالتفاف عليها، جعلها أنموذجًا ناجحًا يمكن أن ينتقل إلى العديد من دول الجنوب المعرضة لعقوبات مماثلة. وبناءً على ما سبق، تثبت صحة فرضية الدراسة من إن استجابة روسيا للعقوبات تقدم أنموذجًا لدول الجنوب، إذ يمكنها اتباع المسارات ذاتها التي اتبعتها روسيا للتكيف مع العقوبات، الأمر الذي يُسهم في النهاية في تقويض فعالية أداة العقوبات الأمريكية على المدى الطويل.

وتحتاج دول الجنوب إلى إعادة النظر في استراتيجيتها للتنمية ونمط اندماجها في الاقتصاد العالمي، حتى لا تكون عرضة للمخاطر الاقتصادية الناتجة عن الأزمات الدولية، إذ إنها كانت الأكثر تضرراً من تداعيات الأزمة الروسية – الأوكرانية. كما تحتاج إلى علاقة متوازنة مع القوى الغربية وكذا القوى الصاعدة المنافسة كروسيا والصين، والعمل على تغليب مصالحها الوطنية في ضوء التنافس المحتدم بين الجانبين، والتفاعلات القائمة في الاقتصاد العالمي، والتي تفرز تحديات كبيرة ومخاطر تتطلب الاستعداد لها، وبناء استراتيجيات وسيناريوهات لمواجهتها.

Acknowledgments

Funding statement: No funding available.

Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

البصراي، محمد نور. 2022. "استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق – إيران – روسيا) نموذجاً". *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية* 23، عدد 3 (يوليو): 159-182.

https://jpsa.journals.ekb.eg/article_249978.html

الشيخ، نور هان. 2014. "الأبعاد الإقليمية والدولية للأزمة الأوكرانية". *سلسلة أوراق المجلس المصري للشئون الخارجية*، العدد 20 (مارس): 6-21.

الشيخ، نور هان. 2008. "روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية: توازن جديد للقوى الدولية". *السياسة الدولية*، العدد 174 (أكتوبر): 204-207.

حسين، أحمد سيد. 2024. "مستقبل النظام الدولي في ظل الحرب الروسية – الأوكرانية". *السياسة الدولية*، العدد 235 (يناير): 82-84.

حلمي، أمينة أمين. 2023. "أهم المستجدات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية". مصر، [ندوة بعنوان أهم المستجدات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية/ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء]، محاضرة غير منشورة، ديسمبر 6، 2023.

زيرمي، نعيمة. 2021. "واقع التجارة المتكافئة في بعض الدول النامية". *مجلة الاقتصاد والبيئة* 4، عدد 2 (تشرين الأول): 35-57. <https://asjp.cerist.dz/en/article/165162>

صندوق النقد الدولي. 2024. "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحول السياسات وتزايد التهديدات". 1 أكتوبر، 2024.

<https://meetings.imf.org/ar/IMF/Home/Publications/WEO/Issues/2024/10/22/world-economic-outlook-october-2024>

صندوق النقد الدولي. 2023. "آفاق الاقتصاد العالمي تعاف متأرجح" 1 نيسان، 2023.

<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2023/04/11/world-economic-outlook-april-2023>

عرجون، شوقي. 2021. "النظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي". *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* 8، عدد 2 (كانون الأول): 78-98.

<https://theses-algerie.com/3154479262882733/articles-scientifiques-et-publications/ecole-nationale-superieure-de-sciences-politiques/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF->

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

_علي، مغاوري شلبي. 2024 أ، "هل يمكن التخلي عن الدولار في تسوية المعاملات التجارية الدولية". مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، عدد. 40. (مارس): 5-13.

<https://idsc.gov.eg/Publication/details/9015>

علي، مغاوري شلبي. 2024 ب. "صراع العملات وأفاق النظام النقدي والتجاري الدولي". مجلة السياسة الدولية 59، عدد. 235 (يناير): 120-124.

علي، مغاوري شلبي. 2022. "العولمة بعد حرب أوكرانيا وحتمية تغيير نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي". مجلة السياسة الدولية. العدد. 229 (يوليو): 65-69.

كمال، محمد. 2022. "مراجعات من أزمة أوكرانيا". مجلة السياسة الدولية. العدد. 228 (أبريل): 95-97.
محمد، حساني شحات. 2024. "هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة الدولية: آفاق المستقبل". مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد. 40. (مارس): 17-22.

<https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/10314/%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9..pdf>

محمود، رمزي. 2019. التفسير الكمي: سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

مولر، نيكولاس. 2022. "سلاح العقوبات: العقوبات الاقتصادية تنشأ عنها صدمات عالمية أكبر من أي وقت مضى ويسهل تجنبها". صندوق النقد الدولي. يونيو 1، 2022.

<https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/06/the-sanctions-weapon-mulder>

List of References:

Acuff, Jonathan M., and Hannah N. Clegg. 2024. "How Does this End? The Ukraine War and the Future of Russia". *Journal of Strategic Security* 17, No.2(June): 1-27.
<https://doi.org/10.5038/1944-0472.17.2.2235>

Al-Basrati, Muhammad Noor. 2022. "The Strategy of International Sanctions and their Repercussions on State Policies (Iraq – Iran – Russia) as a Model." *Journal of the Faculty of Economics and Political Science* 23, No.3 (July): 159-182.
https://jpsa.journals.ekb.eg/article_249978.html (In Arabic).

Ali, Maghawry Shalaby. 2024 a. "Can the Dollar Be Abandoned in Settling International Trade Transactions?" *Contemporary Economic Horizons Journal*, No.40 (March): 5-13. <https://idsc.gov.eg/Publication/details/9015> (in Arabic).

Ali, Maghawry Shalaby. 2024b. "Currency Conflict and the Prospects of the International Monetary and Trade System." *El Syiasa El Dawlya* 5, No.235 (January): 120 – 124. (in Arabic).

Ali, Maghawry Shalaby. 2022. "Globalization After the Ukraine War and the Imperative of Changing the Pattern of Integration into the World Economy." *El Syiasa El Dawlya*, No.229 (July): 65 -69. (In Arabic).

Arjoun, Shawky. 2021. "New Theories in International Political Economy." *Algerian Journal of Political Studies* 8, No.2 (December): 78-98.

<https://theses-algerie.com/3154479262882733/articles-scientifiques-et-publications/ecole-nationale-superieure-de-sciences-politiques/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA->

- %D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A (In Arabic).
- Assenova, Margarita, Ariel Cohen, and Wesley A. Hill. 2023. "Kazakhstan Could Lead Central Asia in Mitigating the World's Energy and Food Shortages" Atlantic Council. April 25, 2023. https://issuu.com/atlanticcouncil/docs/kazakhstan_could_lead_central_asia_in_mitigating_t
- Capasso, Matteo. 2023. "Theorising Sanctions as Warfare: Insights from the US-Led Aggression on Libya." *World Review of Political Economy* 14, No.4 (Winter): 555-584. <https://dx.doi.org/10.13169/worldrevipoliecon.14.4.0555>
- DiPippo, Gerard, and Andrea Leonard Palazzi. 2023. *Bearing the Brunt: The Impact of the Sanctions on Russia's Economy and Lessons for the Use of Sanctions on China*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies. February 23, 2023. https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/2023-02/230223_DiPippo_Bearing_Brunt.pdf?VersionId=4UweqbygEXu014vbQs_yoASkKSxG8o3U
- Dreyer, Iana, and Nicu Popescu. 2014. "Do Sanctions against Russia Work?" European Union Institute for Security Studies. December 12, 2014. https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/Brief_35_Russia_sanctions.pdf
- Eichengreen, Barry. 2022. "Sanctions, SWIFT, and China's Cross-Border Interbank Payments System." Center for Strategic and International Studies. May1, 2022. https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep41418.pdf?refreqid=fastly-default%3A7f9c8965424262952d879bcc76056369&ab_segments=&initiator=&acceptTC=1
- El-Sheikh, Nourhan. 2014. "Regional and International Dimensions of the Ukrainian Crisis." *Awarraq Series, no.20 (March)*: 6-21. (in Arabic).
- El-Sheikh, Nourhan. 2008. "Russia and the South Ossetia Crisis: A New Balance of International Powers." *El Syiasa El Dawlya*, No.174 (October): 204-207. (In Arabic).
- Friedberg, Aaron L. 2023. "A World of Blocs" Center for Strategic and International Studies. April 6, 2023. https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/2023-04/230406_Friedberg_World_Blocs.pdf?VersionId=a291VKighr6oeX1hkWuf7u19gM8_ya0n
- Helmy, Omnia Amin. 2023. "The Most Important Global, Regional, and Local Economic Developments." Egypt, [Seminar on The Most Important Global, Regional, and Local Economic Developments/ The Information and Decision Support Center, Council of Ministers] Unpublished Lecture, December 6, 2023. (In Arabic).

- Hussein, Ahmed Sayed. 2024. "The Future of the International System in Light of the Russian-Ukrainian War." *El Syiasa El Dawlyya*, No.235 (January): 82-84. (In Arabic).
- International Monetary Fund. 2024. "World Economic Outlook Shifting policies and growing threats" October 1, 2024. <https://meetings.imf.org/ar/IMF/Home/Publications/WEO/Issues/2024/10/22/world-economic-outlook-october-2024> (In Arabic).
- International Monetary Fund. 2023. "World Economic Outlook swing recovery" April 1, 2023. <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2023/04/11/world-economic-outlook-april-2023> (In Arabic).
- International Monetary Fund. 2025. "Russian Federation Datasets." April 1, 2025 <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/RUS>
- Jones, R. J. Barry. 1981. "International Political Economy: Problems and Issues - Part I." *Review of International Studies* 7, No.4 (October): 245-260. <https://doi.org/10.1017/S0260210500115359>
- Kamal, Mohamed. 2022. "Revisions from the Ukraine Crisis." *El Syiasa El Dawlyya*. No.228 (April): 95-97. (In Arabic).
- Kessler, Ethan. 2022. "How Economic Sanctions are Used in U.S. Foreign Policy." The Chicago Council on Global Affairs. March 2, 2022. <https://globalaffairs.org/sites/default/files/2022-03/Sanctions%20Working%20Paper%20-%20CCGA%20Template.pdf>
- Kucharski, Jeff. 2023. "European Energy Security: An Uncertain Road Ahead Amid a Triple Crisis". Macdonald-Laurier Institute. April 1, 2023. https://macdonaldlaurier.ca/wp-content/uploads/2023/04/20230401_European_energy_security_Kucharski_PAPER_FWeb.pdf
- Kusa, Iliya. 2022. "Russia-Ukraine War: Harbinger of a Global Shift A Perspective from Ukraine." *Policy Perspectives* 19, No.1 (August): 7-12. <https://doi.org/10.13169/polipers.19.1.ca2>
- Libman, Alexander. 2022. "A New Economic Cold War? The Future of the Global Economy after the War in Ukraine." *Journal of International Relations and Sustainable Development*, No.21 (summer): 148-159. <https://www.jstor.org/stable/48686704>
- Mahmoud, Ramzy. 2019. *Quantitative Easing: An Unconventional Monetary Policy to Stimulate the National Economy*. Alexandri : Dar Al-Ta'leem Al-Jami'i. (In Arabic).
- Mastanduno, Michael. 2009. "System Maker and Privilege Taker: U.S. Power and the International Political Economy." *World Politics* 61, No.1 (January): 121-154. <http://www.jstor.org/stable/40060223>
- Mohamed, Hassany Shehat. 2024. "The Dominance of the US Dollar in International Trade: Future Prospects." *Contemporary Economic Horizons Journal*, No.40 (March): 17-22. <https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/10314/%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84>

[%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9..pdf](#) (In Arabic).

Mulder, Nicolas. 2022. "The Sanctions Weapon: Economic Sanctions Create Global Shocks Larger Than Ever Before and Easier to Avoid." the International Monetary Fund. June 1, 2022.

<https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/06/the-sanctions-weapon-mulder> (In Arabic).

Nesvetailova, Anastasia. 2015. "The Offshore Nexus, Sanctions and the Russian Crisis." Istituto Affari Internazionali, July 24, 2015.

<https://www.iai.it/sites/default/files/iaiwp1524.pdf>

Oxenstierna, Susanne, and Per Olsson. 2015. "The economic sanctions against Russia: Impact and prospects of success". the Swedish Defence Research Agency. September 1, 2015. <https://sanctionsplatform.ohchr.org/record/21058>

Portela, Clara, and Janis Kluge. 2022. "Slow-Acting Tools: Evaluating EU Sanctions against Russia after the Invasion of Ukraine." European Union Institute for Security Studies. October 19, 2022.

<https://www.iss.europa.eu/publications/briefs/slow-acting-tools-evaluating-eu-sanctions-against-russia-after-invasion-ukraine>

Singh, Jahanwi and Neha Raman. 2022. "Countertrade Strategy for India: Strengthening Development Partnerships, Diversifying Exports and Achieving Resource Security" Export-Import Bank of India. August 1, 2022.

https://www.eximbankindia.in/sites/default/files/2025-07/Countertrade_Web_1908_13102022.pdf

Unay, Sadik. 2013. "Reality or Mirage? BRICS and the Making of Multipolarity in the Global Political Economy". *Insight Turkey* 15, No.3 (Summer): 77-94.

<https://www.insightturkey.com/file/393/reality-or-mirage-brics-and-the-making-of-multipolarity-in-the-global-political-economy-summer-2013-vol15-no3>

Wenhong, Xu. 2023. "Dedollarization as a Direction of Russia's Financial Policy in Current Conditions." *Studies on Russian Economic Development* 34, No.1 (April): 9-18.

<https://doi.org/10.1134/S1075700723010185>